

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/WG.6/Report
29 August 2024
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي
من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية
الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة
الثلاثاء، 2 تموز/يوليو 2024

موجز

عقدت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وشبكة الأمم المتحدة للهجرة، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، اجتماعاً تشاورياً مع أصحاب المصلحة، وذلك في القاهرة، في 2 تموز/يوليو 2024.

وهدف الاجتماع إلى تقييم التقدم المُحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي للهجرة) في المنطقة العربية، ومناقشة التحديات والفرص المتعلقة بإشراك أصحاب المصلحة بشكل فعّال في المنطقة العربية، بالإضافة إلى صياغة الرسائل والتوصيات الرئيسية لرفعها إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني وكذلك المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة لعام 2026.

تألف هذا الاجتماع من جلسة افتتاحية وجلسة تمهيدية، وجلستي حوار مع ممثلين عن أصحاب المصلحة، وجلستي حوار مفتوح مع جميع المشاركين، وموجزاً لأبرز الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها، وجلسة ختامية. وانبثقت عن الاجتماع مجموعة من الرسائل لعرضها خلال المؤتمر الإقليمي المنعقد في القاهرة يومي 3 و4 تموز/يوليو 2024. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً لما تناولته هذه الجلسات ولأبرز ما توصل إليه المشاركون.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	46-5 أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع التشاوري
3	7-5ألف- توسيع الحيز المدني
4	9-8باء- تحسين حوكمة الهجرة
4	15-10جيم- تغيير الخطاب ومكافحة كراهية الأجانب
4	23-16دال- حماية الفئات الضعيفة من المهاجرين
5	35-24هاء- حماية العمال المهاجرين وتمكينهم
6	37-36واو- توسيع مسارات الهجرة
6	39-38زاي- التعاون الإقليمي
6	40حاء- الشباب
6	46-41طاء- عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة
7	96-47 ثانياً- جلسات الاجتماع التشاوري
7	48ألف- الجلسة الافتتاحية
7	54-49باء- الجلسة التمهيدية
9	62-55جيم- الجلسة الحوارية الأولى مع أصحاب المصلحة
11	69-63دال- الجلسة الحوارية الثانية مع أصحاب المصلحة
12	80-70هاء- جلسة الحوار المفتوح الأولى مع جميع المشاركين
14	93-81واو- جلسة الحوار المفتوح الثانية مع جميع المشاركين
16	94زاي- موجز الاجتماع التشاوري
16	96-95حاء- الجلسة الختامية

مقدمة

- 1- في إطار التحضير للاستعراض الإقليمي الثاني لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في المنطقة العربية، نظمت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وشبكة الأمم المتحدة للهجرة، بالتعاون مع أعضاء شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للهجرة في المنطقة العربية، اجتماعاً تشاورياً مع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية، في القاهرة، يوم الثلاثاء 2 تموز/يوليو 2024.
 - 2- وهدف اجتماع أصحاب المصلحة إلى تقييم التقدّم المُحرَز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، تماشياً مع المبادئ التوجيهية التي نصّ عليها القرار 195/73، وإلى مناقشة الفرص المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة بشكل فعّال في المنطقة العربية والتحديات التي تحول دون ذلك، وإلى صياغة رسائل وتوصيات أساسية لرفعها إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني وكذلك منتدى الهجرة الدولية المزمع عقده في عام 2026.
 - 3- وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن أصحاب المصلحة المحدّدين في الاتفاق العالمي للهجرة، مثل المهاجرين؛ والمجتمع المدني؛ ومنظمات المهاجرين والمغتربين، بما في ذلك المنظمات العاملة مع المهاجرات؛ والمنظمات الدينية؛ والسلطات والمجتمعات المحلية؛ والقطاع الخاص؛ والنقابات العمالية؛ والبرلمانيين؛ ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ والأوساط الأكاديمية؛ ووسائل الإعلام؛ وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
 - 4- وتألّف الاجتماع التشاوري لأصحاب المصلحة من جلسة افتتاحية وجلسة تمهيدية، وجلستي حوار مع ممثلين عن أصحاب المصلحة، وجلستي حوار مفتوح مع جميع المشاركين، وموجزاً لأبرز الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها، وجلسة ختامية. وانبثقت عن هذا الاجتماع مجموعة من الرسائل لعرضها خلال مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، والمنعقد في القاهرة يومي 3 و4 تموز/يوليو 2024. وفيما يلي ملخص حول هذه الجلسات وأبرز ما توصلت إليه من مخرجات.
- ### أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع التشاوري
- #### ألف- توسيع الحيّز المدني
- 5- يُعدُّ تقلُّص الحيّز المدني مصدر قلق كبير يهدّد القدرة على تحقيق الاتفاق العالمي للهجرة. لذلك، من الضروري تكثيف الجهود لتوسيع هذا الحيّز، بما في ذلك من خلال عملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة وتنفيذه.
 - 6- إن تزايد الخطاب المناهض للمهاجرين والعداء إزاءهم يهدّد مستقبل الاتفاق العالمي للهجرة والقدرة على تحقيق أهدافه. ويؤدي المجتمع المدني دوراً حاسماً في تغيير هذا الخطاب. غير أن تقلُّص الحيّز المدني يحد من هذا الدور.
 - 7- ينبغي دعم منظمات المجتمع المدني، من خلال تطوير مواردها البشرية والمالية لدعم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

باء- تحسين حوكمة الهجرة

- 8- ضرورة وضع سياسات متسقة للهجرة، ومواءمة السياسات القائمة مع الاتفاقيات الدولية التي تحمي المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون. كما أن دمج الهجرة في مختلف قطاعات التنمية هو على نفس القدر من الأهمية.
- 9- ينبغي للحكومات أن تشرك منظمات المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة في تطوير السياسات المتعلقة بالهجرة.

جيم- تغيير الخطاب ومكافحة كراهية الأجانب

- 10- ضرورة التصدي للخطاب السلبي حول المهاجرين والهجرة في أوروبا، لما له من تأثير ضار على المهاجرين في مناطق أخرى، بما فيها المنطقة العربية.
- 11- ضرورة الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المضيفة للمهجرين قسراً من القضايا الملحة، لأن هذه المجتمعات غالباً ما تعاني من الآثار غير المباشرة التي تؤدي إلى زيادة كراهية الأجانب للمهاجرين.
- 12- ضرورة تحفيز التواصل بين المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة للتصدي لخطاب الكراهية وكراهية الأجانب الموجّه تجاه المهاجرين في المنطقة.
- 13- تؤدي التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من البلدان المضيفة، ولا سيّما نتيجة لتدفق اللاجئين وتدفقات الهجرة المختلفة، إلى زيادة الخطاب السلبي وكره الأجانب الموجّه تجاه المهاجرين. ومن هنا ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تغيير هذا الخطاب، من خلال تسليط الضوء على المساهمات الإيجابية للمهاجرين واللاجئين.
- 14- للأكاديميين دور مهم في مكافحة كراهية الأجانب وتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال إجراء البحوث وجمع البيانات وبناء القدرات وتقديم المشورة في السياسات ذات الصلة لتحسين حياة المهاجرين.
- 15- يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي دوراً حاسماً في تغيير الخطاب ومكافحة كراهية الأجانب الموجّهة تجاه المهاجرين.

دال- حماية الفئات الضعيفة من المهاجرين

- 16- يُعدُّ أطفال المهاجرين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلون عن ذويهم، ولا سيّما المهاجرين في وضع غير نظامي، من بين أكثر فئات المهاجرين ضعفاً في المنطقة. وغالباً ما يكونون "غير مرئيين"، كونهم غير موثّقين في معظم البلدان، ولذلك يُحرّمون من حقوقهم الإنسانية، بما فيها الحصول على الخدمات الأساسية.
- 17- تؤدي العقوبات التي تواجه جمع شمل الأسر، ولا سيّما تلك التي يعاني منها المهاجرون ذوو المهارات المتدنية، إلى زيادة تعرّض أطفال المهاجرين للمخاطر، بمن فيهم أولئك الذين تركوا في بلدان المنشأ. ويمكن أن يصبح هذا النمط دورياً، لأن العديد من هؤلاء الأطفال يصبحون في نهاية المطاف أيضاً عمالاً مهاجرين ذوي مهارات منخفضة، ثم يتركون بدورهم أطفالهم وراءهم.

18- إن إمكانية وصول المهاجرين إلى العدالة غير متاحة في العديد من البلدان، ولا سيّما في حال المهاجرين المعرّضين للمخاطر، وهو ما يزيد من ضعفهم. كذلك، كبيرة هي الفجوة بين نصوص السياسات وتنفيذها الفعلي، حتى في البلدان التي توجد فيها القوانين والآليات ذات الصلة. وكثيراً ما تكون ثقة المهاجرين في تلك السياسات متدنية، ولذلك فهم لا يلجؤون إليها، خوفاً من العواقب.

19- ينبغي أخذ التقاطعات بين أوجه الضعف المختلفة في الاعتبار، وتنفيذ الاستجابات المناسبة.

20- تشهد المنطقة العربية حركات هجرة مختلطة واسعة النطاق، وذلك في ضوء الأزمات المستمرة والمتداخلة التي خلقت احتياجات إنسانية متزايدة تتطلب زيادة الاستجابات الفورية، بما في ذلك توفير الغذاء والماء وخدمات النظافة ولمّ شمل الأسر وتحديد المهاجرين المفقودين أو المتوقّين.

21- الحاجة ملحة إلى وضع سياسات للهجرة تحمي المهاجرين، ولا سيّما الذين يعيشون في ظلّ الأزمات.

22- من الضروري حشد الموارد لتمكين المجتمع المدني من تقديم الخدمات للمهاجرين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في ظلّ الأزمات.

23- يجب إيلاء اهتمام متساو للمهاجرين من الرجال والنساء المعرّضين للمخاطر والذين يواجهون تحديات تزيد من ضعفهم.

هاء- حماية العمال المهاجرين وتمكينهم

24- ضرورة إلغاء نظام الكفالة، وإيجاد بدائل عنه عوضاً عن إصلاحه فقط، لضمان تنقّل العمال المهاجرين وقدرتهم على تغيير صاحب العمل. كما يجب أن تضمن الأنظمة البديلة الحماية من العمل القسري، وتعزيز لم شمل الأسر، والوصول إلى العدالة، والقدرة على الانضمام إلى النقابات وتشكيل منظمات المهاجرين، من بين قضايا أخرى.

25- تؤدي النقابات العمالية دوراً حاسماً في ضمان حماية المهاجرين وإدماجهم في المجتمع، وتوفير الأمن الوظيفي لهم، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية لتشمل المهاجرين، والقضاء على العمل القسري وتوفير العمل اللائق، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل الحوار الاجتماعي.

26- يجب ضمان حرية تكوين جمعيات المهاجرين، وتمكينهم من الانضمام إلى النقابات العمالية والتصويت فيها. وما لم يتحقق ذلك، لن تتشجّع النقابات العمالية على الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين بما يتجاوز الالتزام الأخلاقي، لأنهم ليسوا من أعضائها.

27- إن التعاون الوثيق مع القطاع الخاص أمر مجدٍ، ولا سيّما لتوفير بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب بشأن المهارات المطلوبة في سوق العمل، ولحماية وتمكين كل من العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية والمنخفضة على حد سواء.

28- أهمية تزويد المهاجرين بالمهارات والمهارات القيادية من أجل خلق فرص عمل لهم في المجتمعات المضيفة.

29- إن الحصول على التمويل أمر بالغ الأهمية لتمكين المهاجرين من بدء أعمالهم التجارية والحصول على فرص عمل أفضل والمساهمة في التنمية.

- 30- تيسير حصول الطلاب المهاجرين على فرص عمل مجدبة بعد تخرُّجهم، من خلال برامج المتدربين، على سبيل المثال، التي يمكن أن تعزّز مهاراتهم، وكذلك بناء ثقة القطاع الخاص في قدراتهم.
- 31- لا تزال الحواجز اللغوية تشكل عقبة رئيسية تحد من قدرة العمال المهاجرين على الوصول إلى العدالة.
- 32- أهمية تعزيز أدوار السفارات لدعم إدماج الجاليات وحمايتهم، بما يشمل العمال المهاجرين في البلدان المضيفة.
- 33- أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في رفع مهارات الشباب، بمن فيهم المهاجرون، لتتناسب مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.
- 34- من الضروري معالجة الدور السلبي الذي تؤديه بعض وكالات توظيف العمال المهاجرين، والحد من ممارساتها التي تقترب من حدود الاتجار بالبشر والتعامل مع هؤلاء العمال كما لو كانوا سلعاً.
- 35- يجب أن تحمي السياسات العمال المهاجرين من الإجهاد الحراري والمخاطر المناخية التي تعرّض حياتهم للخطر، وأن تضمن ظروف معيشية كريمة لهم، خاصة في تجمعاتهم السكنية المكتظة.

واو- توسيع مسارات الهجرة

- 36- طرأت بعض التطوّرات الإيجابية من حيث توسيع مسارات الهجرة لمصلحة القطاع الخاص، ولا سيّما في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تسهيل عمليات تأشيرات الدخول، ووضع أنواع جديدة من التأشيرات، وتنفيذ نُظْم الكفالة الذاتية والإقامات للمهاجرين ذوي المهارات العالية.
- 37- يجب تغيير السياسات لدعم لَمّ شمل أسر العاملات المهاجرات اللواتي يخضعن لشروط إضافية مقارنة بالعمال المهاجرين الذكور في بعض البلدان.

زاي- التعاون الإقليمي

- 38- ينبغي زيادة التعاون بين الدول العربية لاستنباط الحلول للتحديات المشتركة وإنقاذ حياة المهاجرين المعرّضين للمخاطر.
- 39- ينبغي توفير المزيد من الفرص للمناقشة والتعاون والتأزر بين الأقاليم لمعالجة قضايا الهجرة في المسارات عبر الإقليمية.

حاء- الشباب

- 40- الشباب ليسوا مجرد مستفيدين من برامج الدعم، بل هم قادة للتغيير ويجب إشراكهم في مناقشات السياسات العامة وعمليات التنمية.

طاء- عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة

- 41- ينبغي التأكد من أن الاستعراضات الإقليمية ليست أحداثاً أو فعاليات لمرة واحدة، بل هي جزء من عملية مستمرة تهدف إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.

- 42- يجب على البلدان تكثيف جهودها للوفاء بالالتزام بعدم إهمال أحد، بما يشمل المهاجرين، من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 43- ضرورة مواصلة سبُل قياس التقدُّم المُحرَز في الاتفاق العالمي للهجرة مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- 44- ضرورة بناء شراكات إقليمية وتوفير منابر إقليمية، مثل الاستعراضات الإقليمية، لتشجيع التعلُّم من الأقران وتبادل الممارسات الفضلى والحلول.
- 45- من المهم أن يشارك مزيد من أصحاب المصلحة في الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة، لضمان سماع آراء جميع المعنَّيين.
- 46- يجب أن يركز الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة على التحديات التي يواجهها المهاجرون من المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، يواجه المهاجرون في أوروبا، بمن فيهم القادمون من الدول العربية، تحديات في الحفاظ على وضع نظامي، في ظل محدودية السبل المتاحة لتسوية أوضاعهم.

ثانياً- جلسات الاجتماع التشاوري

- 47- في بداية الاجتماع، ألقى السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، كلمة مقتضية رحبت فيها بالحضور. وأوضحت أن هذا اللقاء يأتي استكمالاً لسلسلة من الاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة المعنَّيين، ويرمي إلى رفع صوت جميع أصحاب المصلحة والاستفادة من خبراتهم والبحث في أفضل السبُل لضمان مشاركتهم المثلى في عملية المراجعة الإقليمية للاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

أ- الجلسة الافتتاحية

- 48- استُهلَّت الجلسة الافتتاحية بكلمة ترحيبية ألقها السيدة كاتالينا ديفانداس، ممثلة المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، مكتب الشراكات والمناصرة والاتصالات. وتطرقت في البداية إلى ما تشهده المنطقة حالياً من تفاقم للتوترات السياسية وتفشي خطاب الكراهية إزاء المهاجرين وانتهاك حقوقهم الإنسانية. وأشارت إلى أنه لا يمكنها سوى الثناء على الحوار البناء الذي أطلقته الجهات الفاعلة في المنطقة من أجل تحسين وضع المهاجرين، وعلى بعض الإنجازات التي تمَّ تحقيقها لتاريخه، مع الإشارة إلى أن الثغرات لا تزال كثيرة وتستوجب جهوداً جبارة من أجل تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة. وأضافت أن الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة المعنَّيين هو تذكيرٌ بضرورة العمل على تحقيق الأهداف المرجوة، وتشديدٌ على أهمية دور المجتمع المدني في ما يتعلق بشؤون المهاجرين. كما حثت المشاركين على بذل جهود إضافية لتمكين الدول من الإيفاء بالتزاماتها إزاء المهاجرين، مشددةً على أهمية المساهمات التي يقدمها أصحاب المصلحة وتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم، للاستفادة من الممارسات الفضلى التي تناسب بلدانهم.

ب- الجلسة التمهيدية

- 49- خلال الجلسة التمهيدية، قدّمت السيدة مونامي ماوليك، جهة الاتصال مع المجتمع المدني في شبكة الأمم المتحدة، ملخصاً لعملية مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنَّيين بالهجرة. بدايةً، أشارت إلى أنه في الجولة الثانية من الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي للهجرة، تمَّ تصميم العملية التحضيرية على نحو يتيح الحصول

على ملاحظات أصحاب المصلحة للتمكن معاً من وضع جدول أعمال طموح. وفي أيار/مايو 2023، نشرت الشبكة مذكرة توجيهية بشأن مشاركة أصحاب المصلحة في المراجعات الإقليمية، حيث حُدِّدَت العناصر الأساسية لنهج المجتمع بأكمله للمراجعات الإقليمية الخمس. ويعتمد هذا النهج على أربع ركائز تشمل مبادئ الشفافية والشمول والتنوع والمشاركة الهادفة.

50- وقامت أمانة الشبكة بتيسير مشاورتين عالميتين افتراضيتين مع أصحاب المصلحة في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وحضر هذه المشاورات حوالي 400 من أصحاب المصلحة يمثلون مختلف القطاعات المعنية بالهجرة وأعضاء الشبكات الإقليمية. وساهمت المدخلات المستقاة من تجارب أصحاب المصلحة في تشكيل خريطة الطريق لمشاركتهم عبر المراجعات الخمس.

51- وأشارت المتحدثة أيضاً إلى أنه في أعقاب الخطوات التحضيرية المبيّنة في خريطة الطريق، عقدت أمانة الشبكة، بالتعاون مع الشبكة الإقليمية العربية، مشاوراً مسبقاً افتراضية قبل شهرين، استمدت فيها أفكاراً من أصحاب المصلحة حول النهج التي يريدها، من خلاله المشاركة بفعالية في عملية المراجعة. وفي أيار/مايو 2024، عقدت الشبكة مشاورات مواضيعية عبر الإنترنت حول الأولويات الإقليمية الست، انضم إليها أكثر من 300 مشارك. وأصبحت هذه المشاورات المواضيعية مع أصحاب المصلحة جزءاً من عملية صياغة مذكرات المعلومات الأساسية للموائد المستديرة المواضيعية في منتدى الاستعراض الدولي للهجرة. وتقوم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأعضاء الشبكة الذين يترأسون اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بإدارة المناقشات حول التقدّم المُحرز في التنفيذ والثغرات ذات الصلة. وهم يقومون بإثراء وإرشاد المناقشات في اجتماع المراجعة استناداً إلى المناقشات مع أصحاب المصلحة وصولاً إلى الاجتماع التشاوري الحالي التي تدعم الشبكة تنظيمه حضورياً مع أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من التفاعل الشخصي بين مختلف الجهات الفاعلة.

52- وفي ختام كلمتها، حثت السيدة ماوليك أصحاب المصلحة على تنظيم محادثات عبر الإنترنت حول الاتفاق العالمي للهجرة. وأكدت أنه لا ينبغي النظر إلى الاستعراضات الإقليمية على أنها حدث لمرة واحدة، بل يجب اعتبارها جزءاً من بناء الشراكات اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي في هذه المنطقة، أمله أن تسمح عملية المراجعة لأصحاب المصلحة بأداء أدوارهم بشكل أفضل.

53- بدوره، قدّم السيد إيغور كرافشينكو، محلل البيانات في المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موجزاً عن نتائج استطلاع أصحاب المصلحة، استهله بتحديد أهداف هذا الاستطلاع. وتتمثل هذه الأهداف في: تقديم صورة عن أصحاب المصلحة في شبكة الأمم المتحدة للهجرة للدول العربية؛ وتحليل التقدّم المُحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، والاتجاهات في مشاركة أصحاب المصلحة؛ وتحديد التحديات الرئيسية والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي بين أصحاب المصلحة؛ وتقييم تطبيق المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي في خطط العمل الوطنية وتأثيرها على تحقيق أهداف هذا الاتفاق. من ثمّ، استعرض السيد إيغور الخلاصات التي تمّ التوصل إليها بشأن كل من الأهداف الأنف ذكرها، وهي على النحو التالي:

- دول شمال أفريقيا هي الأكثر تمثيلاً في الاستطلاع (51 في المائة)، وفي مقمّتها ليبيا وتونس والجزائر.
- تعمل الغالبية العظمى من المشاركين في الاستطلاع في منظمات المجتمع المدني.

- تنخرط النسبة الأكبر من المشاركين في الاستطلاع في الأعمال الميدانية المتعلقة بالهجرة، مثل حماية حقوق المهاجرين أو جمع البيانات المتعلقة بالهجرة أو إجراء البحوث المواضيعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.
- يشير نصف المشاركين في الاستطلاع إلى تحسّن في وضع المهاجرين في بلدانهم منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة.
- أشار القسم الأكبر من أصحاب المصلحة إلى أنهم ليسوا على علم بالإجراءات التي اتخذتها حكوماتهم في ما يتعلق بصياغة خطط العمل الوطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة.
- شارك عدد قليل فقط من المشاركين في الاستطلاع في تطوير خطط العمل الوطنية، ومعظمهم يمثلون منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية.
- شارك نصف المشاركين في الاستطلاع في عملية متابعة ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة في بلدانهم.
- نجحت غالبية أصحاب المصلحة في تنفيذ الهدف 15 من الاتفاق العالمي للهجرة والمتعلق بتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية للمهاجرين.
- يتفق معظم المشاركين في الاستطلاع على أن مساهمتهم الأكبر في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة تتمثل في إعلاء أصوات المهاجرين في المشاورات مع الأطراف الأخرى المعنية.
- يعتبر المشاركون في الاستطلاع أن دعم بناء القدرات يكتسي أولوية قصوى لتسريع تنفيذ الاتفاق العالمي.
- يتفق غالبية أصحاب المصلحة على أن تطبيق المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للهجرة أمرٌ ضروري لتسريع عملية تنفيذ الاتفاق في بلدانهم.

54- وفي ختام كلمته، استعرض السيد إيغور مجموعة من التوصيات العامة الموجهة إلى الحكومات والشركاء والمجتمعات في المنطقة، وأبرزها: تنويع أصحاب المصلحة؛ وتعزيز التعاون الموجه نحو التنفيذ؛ ودمج الهجرة في خطط التنمية؛ وتطبيق المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي.

جيم- الجلسة الحوارية الأولى مع أصحاب المصلحة

- 55- تولّت السيدة زهرة محمد عمر، الباحثة من المعهد الوطني للبحوث في جامعة جيبوتي، تيسير الجلسة الحوارية الأولى. تخللت الجلسة مداخلات لممثلين عن أصحاب المصلحة تحدثوا عن تجارب بلدانهم والتحديات التي تواجهها، وتقدّموا بمقترحات، ورفعوا توصيات انطلاقاً من عملهم الميداني. وفيما يلي ملخص عن هذه المداخلات.
- 56- تناولت السيدة لالا أرابيان، ممثلة المركز عبر الاقليمي للاجئين والمهاجرين، أبرز المشاكل التي يواجهها المهاجرون حالياً، والتي تتمثل في سعي الدول إلى إبقاء المهاجرين خارج حدودها، فضلاً عن فرضها قيوداً صارمة على عمل منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى مساعدة المهاجرين. وتوقّفت عند مسألة أولاد المهاجرين، الذين غالباً ما يكونون محرومين من حقوقهم الأساسية وغير قادرين على الوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات بسبب عدم امتلاكهم لوثائق وبطاقات هويات قانونية؛ وكذلك مشكلة تشتيت العائلات. وأخيراً، سلّطت الضوء على مشكلة عدم قدرة المهاجرين على النفاذ إلى العدالة في معظم بلدان المنطقة لأسباب عدة، مثل عدم درايتهم بالقوانين وعدم تمتّعهم بالصفة القانونية للدعاء.

57- بعد ذلك، كانت مداخلة للسيد ويليام غويس، المنسق الإقليمي لمنتدى المهاجرين في آسيا، الذي شدّد على التراجع الكبير في دور المجتمع المدني، والأثر الذي سيخلفه ذلك على إشراك أصحاب المصلحة في عمليات تطوير السياسات ذات الصلة بالهجرة. وتوقف عند أهمية التشاور عبر الإقليمي، بما أن الهجرة لا تقتصر على حدود المنطقة فحسب، بل من المجدي التحدث بشأنها مع الدول التي يقصدها المهاجرون، مثل أوروبا. وختم بالإشارة إلى أنه في السنوات القليلة المقبلة، سيشتد خطاب الكراهية إزاء المهاجرين، وعلى المجتمع المدني أن يكون مستعداً لذلك لكي يُحسن التعامل مع الموضوع.

58- وتقدّمت السيدة سارة الخطيب، مديرة البرامج وأخصائية الخليج والهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز التضامن، بمدخلة تطرقت فيها إلى بعض الاستراتيجيات التي تتبّعها النقابات العمالية في الدفاع عن المهاجرين. ومن هذه الاستراتيجيات المناصرة وبناء التحالفات من أجل الضغط باتجاه إصلاح السياسات المتصلة بحقوق المهاجرين، ولا سيّما العمال منهم. كما شدّدت على أهمية إنشاء أنظمة بديلة لنظام الكفالة والهجرة غير النظامية، على أن تتم مقاربتها بشكل متكامل، وأن تأخذ بعين الاعتبار قضايا مثل حرية الحركة والتنقل، وحرية الهجرة كعائلة، وحرية التنظيم النقابي، والحق في الوصول إلى العدالة والخدمات، والحماية من التمييز. وأوضحت السيدة الخطيب أن هذا العمل يتطلب العديد من الإصلاحات التشريعية والسياساتية، ومن غير الممكن تحقيقه في ظل التضيق الحالي على عمل منظمات المجتمع المدني. وختمت بأن بعض أصحاب المصلحة يسعون إلى فتح قنوات حوار فعّالة مع الحكومات بشأن المهاجرين، وإلى بناء الجسور بين مختلف أصحاب المصلحة، والتركيز على موضوع تنظيم المهاجرين وتعزيز قدراتهم، مشيرة إلى ضرورة إشراك ممثلين عن هؤلاء في الحوارات ذات الصلة.

59- وتوقف السيد مرتضى علي خان، الشريك الإداري الإقليمي لشركة فراغومان (Fragomen) في الشرق الأوسط وأفريقيا عند قضايا أساسية يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور بارز فيها. ومن هذه القضايا وضع الخطط الاقتصادية الطموحة الطويلة الأمد التي تتطلب مهارات معيّنة وبالتالي تستحدث فرص عمل للعمال، ومن بينهم المهاجرون من ذوي الكفاءات، فضلاً عن توفير فرص العمل المؤقتة والموسمية، وتبادل العمال بين الشركات وفق الحاجة. وتطرّق أيضاً إلى مسألة تسهيل وتسريع عملية تأمين الوثائق اللازمة ومنح تأشيرات الدخول من أجل الانتقال إلى بلد معيّن، مع التشديد على أهمية التكنولوجيات الحديثة على هذا الصعيد، فضلاً عن أهمية أخذ خبرات العمال بعين الاعتبار لدى انتقالهم إلى بلد آخر، وليس فقط مؤهلاتهم العلمية.

60- وأوضح السيد محمد المعاينة، من الاتحاد العربي للنقابات، أن الاهتمام النقابي بالعمال المهاجرين هو ذو طابع أخلاقي فقط، لأن هؤلاء العمال لا يملكون الحق في التنظيم النقابي، ولا يمكنهم التصويت. وتناول مسألة اللامعالية بين العمال المحليين والعمال الأجانب، التي كانت واضحة خلال فترة جائحة كوفيد-19، إذ إن معظم الحكومات أبقت موظفيها في منازلهم ودفعت لهم البدّلات، في حين اضطر العمال المهاجرون إلى مواصلة العمل والتعرّض لخطر الإصابة بالفيروس. ومن هنا أهمية قضايا مثل العمل اللائق، والتوظيف الأخلاقي، والانتقال العادل. وختم السيد محمد المعاينة مداخلته بالتأكيد على ضرورة الدعوة إلى حرية التنظيم النقابي للعمال المهاجرين وإنشاء المؤسسات التي تمثلهم.

61- بعد ذلك، كانت للسيد محمد العراضة، من نقابة عمال الكويت، مداخلة عدّد فيها بعضاً من إنجازات الاتحاد العام في الكويت. وتتضمن هذه الإنجازات تأسيس مكتب خاص بالعمال المهاجرين من أجل الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم، وتقديم استشارات قانونية ونفسية للعمال المهاجرين، وتنظيم العديد من حملات التوعية. واستعرض عدداً من المقترحات التي قدّمها الاتحاد، ولعلّ أهمها إلغاء نظام الكفالة وإنشاء منصة رقمية حكومية لاستقدام عمال تكون الدولة هي الضامن الرئيسي لهم، وذلك من أجل الحفاظ على حقوق العمال، والقضاء على

الاتجار بالبشر، وتأمين الاستقرار الوظيفي والأسري للعمال وحمايتهم من التمييز والعنف. ولفت السيد العراضة إلى أنّ دمج العمال المهاجرين في المجتمعات مهم جداً، مع التشديد على أهمية توعية هؤلاء وتشجيعهم على التقدّم بالشكاوى عند الحاجة من دون أي خوف. وفي الختام، توقف عند مسألة الاتجار بالبشر التي تتطلب تنسيقاً شاملاً على المستويات كافة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي على هذا الصعيد، وأهمية تشديد الإجراءات والعقوبات ذات الصلة وتوفير الرعاية لضحايا هذه الجريمة واستقبال الشكاوى بسرية تامة.

62- وفي نهاية الجلسة الأولى، لخصت الميسرة أبرز النقاط التي تمّ تناولها، وتحدثت بشكل سريع عن بلدها، جيبوتي. فقالت إن دولة جيبوتي هي محطة انطلاق واستقبال للعمال المهاجرين في الوقت عينه، وهي أرض للتقاء والتبادل، لكنها تعاني من التفاوتات الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وأثار تغير المناخ. وفي ختام كلمتها، أكدت على أهمية الاتفاق العالمي بالنسبة لبلدها كونه يشكل إطاراً هيكلياً يكفل سلامة المهاجرين ويساعدهم على مواجهة ما يعترضهم من تحديات.

دال- الجلسة الحوارية الثانية مع أصحاب المصلحة

63- تولّى السيد عبد المجيد يحيى، من جامعة السودان المفتوحة، تيسير الجلسة الثانية من مشاورات أصحاب المصلحة. وأشار بداية إلى أن الهجرة ليست مسألة حديثة ولطالما كانت موجودة لكنها باتت موضع اهتمام في العصر الحديث بسبب طابعها المعقد. وتابع أن للهجرة أسباب متعدّدة، تتوزّع ما بين الأسباب الاقتصادية بحثاً عن عمل لائق، وأخرى سياسية وأمنية، هرباً من الاضطهاد والحروب، وأخرى بيئية، هرباً من تداعيات التغيّر المناخي. وأوضح أن هذه الحركة السكانية تفرض تحديات على الدول المضيفة وتشكل مصدر قلق لها.

64- أعرب أحد ممثلي القطاع الخاص عن اعتزازه لكون الشركة التي ينتمي إليها قد وقّعت شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، ولأنها تضطلع بمشاريع عدة بالتعاون مع المجتمع المدني من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وتوقّف عند مشكلة الموقف العدائي للمجتمعات المحلية إزاء المهاجرين. وشدّد المتحدث على أهمية دعم المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء، تخفيفاً للاحتقان بين الطرفين وسعيّاً إلى تحقيق التوازن بين احتياجات كل منهما. وتابع أن الواقع يتطلّب اعتماد نهج شامل في مقاربة موضوع المهاجرين، وجمع معلومات عن التحديات لمعرفة كيفية التعامل معها. وختم مداخلة بطرح سؤال على الحاضرين حول الطريقة التي يمكن من خلالها التوفيق بين احتياجات المجتمعات المحلية المضيفة وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين.

65- وقّدمت ممثلة عن الأكاديمية مداخلة استعرضت فيها بعض إسهامات القطاع الأكاديمي في بلدها، الصومال. وتتضمن هذه الإسهامات إجراء الأبحاث، ووضع السياسات القائمة على الأدلة، وتقديم تدريب على المهارات للصوماليين الموجودين في الصومال أو الراغبين بالهجرة، وتسهيل حصولهم على القروض التي يحتاجونها، وتدريب شركات التوظيف لمساعدتها على تأمين وظائف للباحثين عن فرص عمل في الصومال والخارج. وأشارت أيضاً إلى أن القطاع الأكاديمي يعمل على دعم النقابات في الصومال، كونها ليست فاعلة جداً هناك.

66- وتحدّث السيد خالد الحميدي، من الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، عن المشاريع الناجحة التي نُفذت في بلده من أجل تحسين واقع العمال المهاجرين وسياسات الهجرة، لافتاً إلى ضرورة إصلاح التشريعات وإدارة سوق العمل في الوقت نفسه. وأوضح أن الحاجة لا تزال ماسّة إلى إجراء الكثير من التغييرات والإصلاحات، متوقفاً عند تحديات نظام التعاقد والكفالة، داعياً إلى تحسينه وليس إلى إلغائه، وذلك لحين توفّر نظام بديل مناسب. وتناول السيد الحميدي مسألة الوصول إلى العدالة في حالة العمال المهاجرين الذين يتعرّضون للاستغلال ويواجهون عوائق تحول دون وصولهم إلى العدالة، وأبرزها عائق اللغة. وأشار إلى ضرورة ضمان وصول

المهاجرين إلى الآليات التي تتصدى للعنف وسوء المعاملة في أماكن العمل الخاصة والمنزلية؛ وإلى تحسين الوضع التعاقدى للمهاجرين وتوظيفها بشروط أخلاقية وحصولهم على فرص العمل اللائق؛ وتسهيل انتقالهم من وظيفة/صاحب عمل إلى آخر. وشدد على الدور الذي يجب أن تؤديه سفارات الدول التي يتدفق منها المهاجرون في حماية مواطنيها، خصوصاً لناحية ترجمة القوانين التي ترعى هؤلاء المهاجرين.

67- وتحدثت السيدة رشا المصري، ممثلة الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، عن الدور الإنساني بامتياز الذي يضطلع به الاتحاد لجهة مساعدة المهاجرين في المنطقة. فالإتحاد يعمل على تأمين الماء والطعام للمهاجرين، ويساعد العائلات في البحث عن أحبائها من المفقودين، ويقدم الدعم في التعرف على جثث القتلى مجهولي الهوية. وهددت السيدة المصري جملة من التحديات التي يجب مواجهتها، بدءاً من الحاجة إلى وضع السياسات الملائمة، وضرورة وصول جميع المهاجرين إلى الخدمات الأساسية، وأهمية تقديم الدعم للمهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، وصولاً إلى ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المختلفين العاملين في الميدان.

68- وتحدث السيد ساهل الغرياني، من ليبيا، عن المبادرات التي قامت بها منظمة "ممكّن" للتوعية والإعلام. وهدد بعضاً من الإنجازات التي تحققت في مجال تمكين مجتمعات المهاجرين، ومكافحة التمييز ضدهم، ودحض خطاب الكراهية، وتنظيم حملات إعلامية طالت شرائح واسعة من المجتمع الليبي، وتعزيز إدماج المهاجرين في سوق العمل. وشدد على أن التحدي الأكبر الذي يعترض عمل المجتمع المدني في ليبيا هو النقص في التمويل والموارد، والإجراءات البيروقراطية التي تعيق عمل المنظمات، وضعف بناء القدرات. وقدم مجموعة من التوصيات، مثل قيام الحكومات بإشراك منظمات المجتمع المدني في عملية تطوير السياسات والاستناد على الأدلة لتعزيز فعاليتها؛ وتخصيص المزيد من التمويل والموارد لمنظمات المجتمع المدني. وأضاف أنه بإمكان المنصات والشبكات والمننديات الإقليمية والدولية أن تعزز تبادل الخبرات وتوطد الشراكات في مجال تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة بطريقة عادلة.

69- وفي ختام الجلسة، تناول بعض المشاركين قضايا عدة، أبرزها ماهية الدور الذي يمكن لاتفاق الهجرة أن يؤديه من أجل حماية حقوق المهاجرين قسراً جراء الحروب الدائرة في المنطقة، مثل حرب غزة والسودان وجنوب لبنان. وتوقفوا عند دور الإعلام في تثقيف المجتمعات المضيفة وحماية حقوق المهاجرين، ودور القطاع الخاص في تنفيذ ومراجعة الاتفاق العالمي للهجرة، لا سيما في ما يتعلق بتمويل الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والتمكين واعتماد الخطاب الإنساني والإيجابي في مكافحة خطاب الكراهية تجاه المهاجرين. وأبدى المشاركون قلقهم من خطاب الكراهية الذي تنامي بشكل واضح مؤخراً. وأكدوا على مساهمات المهاجرين واللاجئين في المجتمعات المضيفة، وتناولوا مسائل أخرى تتعلق بتعزيز فهم المؤسسات الحكومية للاتفاق العالمي للهجرة وأهدافه؛ وتعزيز التعاون مع البلدان الأصلية للمهاجرين. وشددوا على الحاجة إلى توطيد التعاون مع البلدان الأصلية للمهاجرين؛ وضرورة تعزيز جمع البيانات لتقييم الأثر الحقيقي للهجرة وضمان ظروف معيشية كريمة وحصول المهاجرين على الخدمات الاجتماعية.

هاء- جلسة الحوار المفتوح الأولى مع جميع المشاركين

70- تولّى السيد كاسترو عبدالله، رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، تيسير الجلسة الثالثة. وتمحورت هذه الجلسة حول واقع تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية بشأن الهجرة المتعلقة بكل من أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ذات الصلة؛ وسبل دمج المبادئ الإرشادية الشاملة المترابطة، ومنها مبدأ المجتمع ككل والحكومة ككل، في الخطط والسياسات القائمة؛ وتحديد الفجوات والتحديات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ النهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ الإقليمية والوطنية.

71- بدايةً، تناول السيد عبدالله تجربة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مع العمال المهاجرين. وأوضح أن لبنان بلد يستقبل العمالة الهشة ويصدّر الكفاءات. وأشار إلى أنه غالباً ما يتمّ التركيز على العاملات الأجنبيات، ولا سيّما العاملات في الخدمة المنزلية، وإغفال العاملين الذكور في قطاع البناء وغيرها من الأعمال الهشة. وفي هذا السياق، أشار إلى تأسيس نقابة للعاملات في الخدمة المنزلية في لبنان عام 2015 لضمان حقوقهن، لكنها نقابة غير مسجلة رسمياً في الدولة اللبنانية. ثمّ تطرّق إلى الثغرات التي تشوب قانون العمل وضرورة إجراء التعديلات الجذرية اللازمة عليه. وتناول السيد كاسترو أيضاً دور الإعلام، وتساءل كيف يمكن للجهات المختلفة المعنية بظروف عمل المهاجرين أن تتضامن مع بعضها البعض لبلوغ الأهداف المنشودة.

72- وفي معرض النقاش، تطرّق أحد المشاركين من مصر إلى ارتفاع بطالة الشباب وكيف يجدون أنفسهم في منافسة مع المهاجرين في إيجاد فرص العمل. وتوقف كذلك عند القصور في موضوع التدريب المهني في المنطقة العربية ككل، ولا سيّما في صفوف المتسربين من المدارس في المناطق الريفية والعاملين في قطاع الزراعة، متناولاً أيضاً صعوبة الاستحصال على أذونات عمل للمهاجرين.

73- وأشارت مشاركة من موريتانيا إلى أن بلدها من الدول السبّاقة في مجال إدارة الهجرة، حيث إنه قد أنشأ مركزاً للاستشارات المرتبطة بالهجرة. غير أنها أوضحت أن موريتانيا، وبسبب مساحتها الكبيرة، تضمّ معابر غير نظامية عدة. ونتيجة لذلك، تخرج أفواج ضخمة من المهاجرين من البلد من خلال هذه الطرق غير النظامية، دون علم السلطات. ولا تملك السلطات ما يكفي من الإمكانيات لمراقبة كافة السواحل والسيطرة على هذا النوع من الهجرة. كذلك، تطرّقت المتحدثة إلى النوع الثاني من الهجرة، أي الهجرة الوافدة إلى موريتانيا. وفتت إلى أنّ الحكومة تقدّم تسهيلات للعمالة المهاجرة، ما يؤدي إلى توتر مع المجتمعات المحلية بسبب المنافسة الناجمة عن وجود المهاجرين.

74- وشددت مشاركة من الكويت على أهمية تناول مواضيع حرية تكوين الجمعيات، وتزويد المهاجرين بسبل الوصول إلى العدالة، وتحديد الاحتياجات الحقيقية للمهاجرين، مشددة على دور بلدان المنشأ في حماية عمالها.

75- وأشارت مشاركة من الصومال إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في أن المجتمعات المضيفة لا تكثر للمهاجرين، وأنّ الحل قد يكون في تنظيم لقاءات تشاورية مع أصحاب المصلحة للبحث في حلول تعود بالفائدة على الطرفين، أي المجتمعات المضيفة من جهة، والمجتمعات المهاجرة من جهة أخرى. كما يمكن الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي وما تتيحه التكنولوجيا من وسائل بهدف توعية الجمهور.

76- من جهته، أشار ممثل الاتحاد العربي للنقابات إلى أن النسبة الأكبر من المهاجرين هم في عمر الشباب، ما يعني أن الهجرة تفرغ بلدان المنشأ من طاقاتها، ما يحول دون تمكّنها من النهوض اقتصادياً. وتابع أن الدول الأوروبية تستفيد في المقابل من طاقات هؤلاء الشباب من دون أن يكبدوها أي تكلفة، لأنها تصنّفهم غير نظاميين. وتوقّف كذلك عند التباين بشأن توصيف المهاجر، موضحاً أن بلدان المغرب العربي تعتبر أن المهاجر هو الشخص الذي يغادر، بينما ترى بلدان المشرق أن المهاجر هو الشخص القادم إليها من بلد آخر. وتطرّق السيد معاينة أخيراً إلى مسألة الاتفاقيات الثنائية التي تميل دول جنوب المتوسط وأفريقيا إلى إبرامها من أجل تنظيم الهجرة.

77- وشددت مشاركة من لبنان على أنّ الأولوية الحالية تتمثل في الضغط من أجل وقف قتل الأبرياء في غزة والسودان وجنوب لبنان، إذ إن الجرائم التي تُرتكب هي السبب الأول للهجرة من هذه البلدان.

78- وأشارت مشاركة من السودان إلى أن عدداً صغيراً من الدول، ومنها السودان، قد أسّس ملحقيات للعمال المهاجرين من أجل حمايتهم والحفاظ على حقوقهم ومتابعة شؤونهم في الخارج. وسلّطت الضوء أيضاً على ضرورة العمل على الحد من الهجرة غير النظامية، وتوفير التدريب اللازم للعمالة المهاجرة وتوعيتها حول قوانين العمل السارية في البلدان المضيفة.

79- بعد ذلك كانت مداخلة لمشاركة من جمهورية جيبوتي التي تُعتبر أيضاً بلد عبور، كونها تُستخدم كمر إلى شبه الجزيرة العربية من قبل المهاجرين غير النظاميين الذين يموتون في بعض الأحيان من الجوع والعطش وهم في طريقهم إلى بلدان المقصد. وشدّدت في هذه المداخلة على ضرورة توفير المساعدات لبلدان العبور وعقد الاتفاقيات معها، من أجل معالجة ما تواجهه من مشاكل.

80- وفي نهاية الجلسة، قدّمت السيدة ريما قالوش، ممثلة منظمة Migrants Rights.org، مداخلة عبر منصة "زوم" تناولت فيها تغيير المناخ وارتباطه بالهجرة، لجهة دوره كعامل محقّز على الهجرة، ولجهة تأثيره على ظروف عمل العمال المهاجرين. وأعطت مثلاً عن العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي، والذين يجب حمايتهم من العمل في الخارج في ساعات ذروة الحر. وأوضحت أن السلطات لا تأخذ في الاعتبار سوى درجات الحرارة لدى تقييمها لمدى خطورة العمل في الخارج، ولا تركز على نسبة الرطوبة التي تؤدي دوراً مهماً. واختتمت مداخلتها بالتشديد على ضرورة تأمين ظروف عمل مناسبة للعمال، مثل التهوية والمياه، وضمان وصولهم إلى الخدمات الطبية اللازمة.

واو- جلسة الحوار المفتوح الثانية مع جميع المشاركين

81- تولّت السيدة أسما نيري، ممثلة التحالف الدولي لشؤون الاحتجاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تيسير جلسة الحوار المفتوح الثانية. وتمحورت هذه الجلسة حول الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات فائدة لمناطق أخرى ويمكن عرضها في المنتدى العالمي. كما تناولت أهداف الاتفاق العالمي، والمبادئ الإرشادية التي تحتاج المنطقة إلى دعم لتسريع تنفيذها، وذلك من حيث التمويل، وبناء القدرات، والمشورة السياسية، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات.

82- وقامت السيدة خديجة أمهل، مقرّرة الاجتماع التشاوري من المغرب، بمداخلة ركزت فيها على الشباب وهواجسهم واحتياجاتهم. فأكدت بأنهم قادة الحاضر والمستقبل في آن واحد، وبالتالي يجب إشراكهم في كافة المشاورات والمحادثات، والاستماع إلى آرائهم، ومساعدتهم على إسماع صوتهم. ودعت الحضور إلى قراءة ملخص سياسة الشباب الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستفادة مما ورد فيها.

83- بدوره، قدّم مشارك من اليمن مداخلة أشار فيها إلى وجود نوعين من الهجرة، هما الهجرة النظامية التي ترعاها القوانين نوعاً ما؛ والهجرة غير النظامية التي غالباً ما تشمل الفئات الأشد ضعفاً من المهاجرين. ودعا إلى تكثيف الجهود لمناصرة المهاجرين والدفاع عن حقوقهم، ولا سيّما المهاجرين الأكثر ضعفاً، وإلى حماية حقوق المدافعين عن الحقوق الإنسانية للمهاجرين، إذ إنهم يتعرّضون للإساءة في بعض الدول.

84- وتطرّقت مشاركة أخرى من اليمن إلى ضرورة حل الأسباب الجذرية للهجرة في الدول التي يخرج منها المهاجرون وإصلاحها، أي توفير فرص العمل اللائقة للعمال. كما شدّدت على ضرورة عقد اتفاقيات عربية-عربية لحل مشاكل المهاجرين وإتاحة فرص التدريب لهم في مجالات يحتاجونها، وممارسة ضغط دولي لمعالجة قضاياهم كي لا يتعرّضوا للخطر خلال عبورهم.

85- وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة تعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وتشجيع منصات التعلّم من الأقران في المنطقة وفي أوروبا، للتوعية بمسألة المهاجرين. كما تحدث مشارك آخر عن أهمية سنّ نهج قائم على الحقوق في القوانين المتعلقة بالهجرة، وخاصة تلك المعنيّة بالمهاجرين غير النظاميين، بدلاً من النهج الوقائية أو الأمنية أو المستجيبة التي تعتمد عليها الحكومات.

86- وفي معرض النقاش، أشارت إحدى المشاركات إلى أن التركيز على العاملات، وليس على العمال الذكور، مردّه إلى أن النساء يتعرّضن بشكل أكبر للعنف وللتحرّش الجنسي في مكان العمل، تماماً كما يتعرّض العمال من أصل أفريقي للتمييز على أساس اللون. ومن هنا ضرورة أخذ التمييز المتقاطع على أساس الهجرة والجنس ووضع الهجرة والأصل في الاعتبار.

87- وتطرّقت مشاركة من المغرب إلى حوكمة الهجرة وضرورة توفير سياسات متكاملة لها، كي تكون الهجرة مصدراً للفرص وليس للمخاطر. كما شدّدت على ضرورة التركيز على البعد الإنساني في حوكمة الهجرة، وإدراج مسألة الهجرة في الحوار الاجتماعي، ومواكبة التشريعات ليكون هناك انسجام فيما بينها. وذكرت أيضاً أهمية الإعلام وضرورة تحديثه عوضاً عن توجيه التّهم إليه، وتوعيته كي لا يُستخدم الخطاب النمطي أو السلبي، وكذلك ضرورة إشراك الشركاء الاجتماعيين في الحوكمة.

88- وأشار مشارك من السودان إلى أن بلده كان مقصداً رئيسياً للهجرة الوافدة. أما الآن، فقد باتت مصدراً للهجرة. وتطرّق إلى التّصورات المختلفة إزاء المهاجرين، فمنهم من يعتبرهم نازحين، ومنهم من يعتبرهم ضحايا للتهريب والاتجار بالبشر. وفي ظلّ استحالة وضع حد للنزاع، أشار إلى ضرورة التركيز على إدارته على نحو يخفف من انتهاكات حقوق الإنسان، مما من شأنه المساهمة في الحد من الهجرة.

89- وقدم مشارك من الأردن مداخلة أشار فيها إلى أن غالبية المهاجرين هم في سن العمل، ما يعني أن دول المصدر تفقد القوى العاملة ومحرك الاقتصاد. ومن هنا ضرورة الربط بين الحد من دوافع الهجرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستخدام النهج المشتركة بين القطاعات، وضرورة إصلاح سوق العمل. وأضاف أحد المشاركين أنه يمكن دعم الموارد البشرية من المهاجرين من خلال جمع البيانات واستخدام التقنيات المتقدّمة، مثل الذكاء الاصطناعي.

90- وشدّد مشارك ثان من الأردن على ضرورة توعية المجتمع المضيف للحؤول دون اتهام العمال المهاجرين بأنهم السبب وراء الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد المضيف. فعلى العكس من ذلك، هناك مهن أعادت العمالة المهاجرة إحياءها، مساهمةً بذلك في دفع العجلة الاقتصادية.

91- وأشار مشارك من لبنان إلى أهمية إنشاء النقابات للعمال المهاجرين، ذكوراً وإناثاً، مستعيناً بتجربته مع العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في لبنان وعادوا إلى بلدانهم الأم حيث شكّلوا عامل ضغط على حكوماتهم لإنشاء نقابات لتنظيم العمال وبناء قدراتهم. ودعا إلى الاستفادة من هذه التجارب الإيجابية، وحثّ منظمة العمل الدولية على الضغط على الحكومات لضمان حقوق العمال.

92- وشدّد مشارك آخر على أهمية إجراء محادثات عابرة للمناطق، لما لذلك من أثر إيجابي على أوضاع العمال المهاجرين. وأخيراً، أشار أحد المشاركين إلى أن النقاشات تفتقر إلى وجود ممثلين عن أصحاب المصلحة في المجال الاقتصادي.

93- وختمت الميسرة الجلسة بتسليط الضوء على مشكلة التمويل وشح الموارد في بلدان المنشأ والمقصد على حدّ سواء. وشددت على ضرورة الاستفادة من التجارب التي تمكّن فيها المهاجرون من الاندماج في المجتمعات المضيفة، وعلى أهمية بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المدنية، وضرورة التواصل مع الجهات الحكومية التي تحتاج بدورها للتدريب والتوعية.

زاي- موجز الاجتماع التشاوري

94- استعرضت مقررة الاجتماع التشاوري، السيدة خديجة أمهل، الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي توصل إليها المشاركون في الاجتماع التشاوري مع أصحاب المصلحة، والتي سترفع إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني والمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة الذي سيعقد في العام 2026.

حاء- الجلسة الختامية

95- في اختتام المشاورات غير الرسمية مع أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بالهجرة في المنطقة العربية، ألقى السيدة إيمي بوب، منسقة شبكة الأمم المتحدة للهجرة والمديرة العامة لمنظمة الهجرة الدولية، كلمة ختامية شكرت فيها كل من شارك في هذا الاجتماع من ميسرين للجلسات، ومتحدثين، وممثلين عن جميع أصحاب المصلحة في المنطقة العربية. وأشادت بالنقاشات الغنية والمثمرة وبما نتج عنها من رسائل هامة ومفيدة للمؤتمر الإقليمي.

96- كما توجّهت بشكر خاص إلى المقرر الذي تولّى مهمة تلخيص وترتيب الأفكار التي تمّت مناقشتها خلال جلسات هذا اليوم. وأثنت على الدور الذي يضطلع به الحاضرون في ظل الظروف الحالية في العالم الذي يشهد تنامياً لخطاب الكراهية إزاء المهاجرين ويجعل منهم كبش محرقة للأزمات التي تعصف بالبلدان كافة. وحثّت أصحاب المصلحة على المضي قدماً في ما يقومون به ومواصلة دعم المهاجرين الذين لا صوت لهم وإعلاء صوتهم. وشددت على أهمية بذل المزيد من جهود المناصرة، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك دعماً لمختلف فئات المهاجرين، ولا سيّما الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وصوناً لحقوقهم، وحفاظاً على كرامتهم، ومنعاً لاستغلالهم. واختتمت السيدة بوب كلمتها بالتشديد على الدور الأساسي للمهاجرين في النهوض باقتصادات بلدان المقصد وازدهارها، موضحة أنه في حال نجح مناخسو الهجرة في تنفيذ مآربهم، فستشهد اقتصادات الدول المعنية ونموها ونشاطها الاقتصادي تراجعاً كبيراً.